(المادة التاسعة) المحافظة على مصلحة الوطن والاستغناء عن الغريب من الاشياء والناس بقدر الامكان

(المادة العاشرة) على اخواننا الرجال تنفيذ مشروعنا هذا

(المنار) نرجئ رأينا في هذه الخطبة الى الجزء السادس ولكن لا نرجئ الثناء على الخطابة التي كانت في هذا العصر أول مذكرة لنا بخطبيات سلفنا من الصحابيات فمن دونهن

باب المناظرة والمراسلة

﴿ رد الشبهات على النسخ وكون السنة من الدين — لليافعي ﴾

٤

بحث احاديث الآحاد وهل هي من اصول الدين

قال الفاضل حفظه الله : الكلمة الرابعة بيان أسباب ان أحاديث الآحاد لا تفيد اليقين . ونحن نقول هذه دعوى قد سبقه بها كثير ممن لم يمعنوا غوره في طلب هذه المسئلة وكان الأجدر بهؤلاء الباحثين ان يبحثوا عن جرى الانسان النظري الطبيعي اهو مفطور على الصدق والتصديق ام على الكذب والتكذيب ؟

ان من امعن النظر وحققه وجرب الواقع ومحصه يرى ان الانسان مجبول على قبول الصدق ومفطور على تصديق كل ما سمع . هذه هي حالته الطبيعية لما نرى ان الصغار الذين هم في حالة السذاجة وعلى الجرى الفطري الطبيعي الذين لم تعلمهم الحوادث والطوارئ والاحوال المكتسبة لا يكادون يكذبون خبرا ولا يكذبون في خبر . نعم قد نرى من بعضهم في بعض الاحيان ما يشوش هذا الخلق الطاهر كالذهول والنسيان ، لكنا إذا امعنا بهذه النكتة السوداء المكدرة لصفاء هذا المجراء الطاهر المستقيم نرى ان ذلك مرض من الأمراض العارضة المختلفة باختلاف أسبابها وباختلاف المتأثر والقابل ، فالنسيان باقسامه قد يظن بعض الناس انه

لازم طبيعي للبشر وليس الأمر كذلك — وانما هو مرض أو شبيه بالمرض — ويصح ان يقال ان كل ما انقش في المحافظة لا يزول ويمحى بالكلية وانما إذا صرفت همة الانسان وقصده الشواغل فهو يذهل عن بعض ما انقش في حفظه فاذا استعجل وترك التفتيش عما في هذه الخزانة المحكمة المصونة ولم يميز ما يأخذ منها فربما ركبت له هذه الحركة الفكرية الخفيفة الغير المنتظمة صورة بدل صورة أو صورة مركبة مما في هذه الخزانة لما قدمنا — أولانه ضعف أخذه لها حين حفظها لضعف قصده ونحوه وحينئذ إذا أراد ان يخبر عن ذلك وقع في خبره الخلل . ودواء ذلك صدق القصد ابتداء واستمرارا وانتهاء أي وحينما يريد ان يحدث بذلك . وذلك يكون بالمراجعة والمذاكرة مع من يشاركه في ذلك وعلى الأقل بالرجوع الى نحو كتاب دفعا للطواري التي تتناوبه وتشوش استمرار شعوره بما حفظ . يوضح ذلك ان الانسان كثيراً ما يتذكر ما نسيه والوجدان شاهد ذلك . وكما ان الذهول يكون فيما حفظه الانسان كذلك يكون فيما يتلقاه ويشاهده في الخارج والواقع . وانقاش الاشياء في الحفظ يختلف قوة وضعفا باختلاف الاستعداد والتوجه وقوة الاكتساب حين الأخذ . فظهر بذلك ان النسيان ليس بوصف ذاتي لكل انسان لا ينفك عنه إذ لو كان كذلك لم نحفظ شيئاً لامتناع قيام الشيء الذاتي وقبضه بمحل واحد فالقوة التي نحفظ بها ليست هي قوة النسيان ولا سببه وانما النسيان ذهولنا عن تمييز ما حفظناه لسبب مّا — مما قدمناه — واذا كان الصدق والتصديق هو أصل الفطرة فما يعارضه من نسيان وكذب فانما يكون لأسباب طوارئ وعوارض لمن انحرف ومال عن مقتضى الفطرة الطبيعية وقد عرفت دواء النسيان ودواء الكذب الذي لا يضاهيه دواء هو استشعار خوف الله المطلع على كل خفية . وعليه فلا يبعد ان نقول يمكن ان يكون مضى على البشر زمان لا يعرفون فيه غير الصدق والتصديق لعدم أسبابه أو ضعفها . وعليه فما نراه من تصديق بعضهم بعضا في جميع شؤونهم هو ارث بقاء ولذا نراهم يستهجنون الكذب والكذابين حتى رسخت قباحته وصارت من الضروريات واستحسنوا الصدق حتى صار من المستحسنات وبما قررناه يثبت ان الاصل في أخبار الآحاد هو

إفادة العلم واليقين . الا ان فساد الأخلاق قد غير من ذلك كثيراً ممن خرج عن الفطرة وعن الدين . لكن لا يجب ان لا يبقى من ذلك شيء يفيد الصدق اذا كان المخبر والمخبر من مهذبات فطرتهم وقوي تمسكهم بالدين مع استعمالهم لجميع الأدوية المانعة لطروّ مرض النسيان فليتأمل الناظر

تقول الفاضلة ان أخبار الآحاد لا تفيد اليقين ، ان أراد ان بعضها لا تفيد ذلك لضعف حامله اما لانه عرف بالغلط والخبط في أخباره أو لانه كان مظنة لذلك فهو صحيح في بعض الحالات لا في بعضها الآخر حيث يعلم انه يشارك المخبر في مضرة الكذب وانه لا غرض له فيه أو انه يخاف عقاب المخبر ان كذب عليه ففي هذه الصورة قد يفيد خبر الواحد الفاسق الظن الراجح أو العلم لبعض الناس ولذلك لم يأمر الله برد خبره ولا قبوله الا بعد التبين — وان أراد بعضهم ان كل فرد فرد من أخبار الآحاد وأحاديثهم لا تفيد كل فرد فرد من المخبرين (بفتح الباء) العلم فالواقع والعقل يكذب هذه الدعوى . ولا عبرة بقول من تقدمه بهذا الاطلاق كائنا من كان . نقول ذلك ايثارا للحق والحقيقة غير طاعنين في ذواتهم وفضلهم

انه مهما قال من خالف ما ذهبنا اليه ومهما جهد في التشكيك والتشويش مما يظن انه تحقيق وتدقيق فانه لا يستطيع ان يغير الفطرة التي لا يكاد ان يخرج عنها فرد من البشر مختارا أو ملجأ وان من خالفنا فانه لا وجود لخلافه لا في الواقع ونفس الأمر ولا في الاعتقاد وخلافه لا يتحقق بأكثر من الوجود في القول والعبارة. لأن الانسان ملجأ بالضرورة في أكثر شئونه ان لم نقل في كلها الى من يعتمد عليه في التعاون ولا واسطة لذلك تقوم مقام الإفهام والتفاهم في الأمر والاخبار

ولما كان الإنسان مدنيا بالطبع كان التصديق في الافهام والتفاهم طبيعيا له . ولما كان الارتفاق والاجتماع البشري يشتمل على كثير من العلوم أكثرها ضروري له فمن اشترط لهذه العلوم غير طرقها كان محصل قوله ونتيجته انكار هذه العلوم واهمالها الذي من لازمه تفكيك هذا الاجتماع البشري ومحو علوم هذا الارتفاق وهو غالط . ومنشأ هذا الغلط أخذ المتأخر قول من تقدمه أصلا ثابتا بدون نقد

وثبت فيه كما يقال ان العلم واحد لا يكون بعضه أقوى من بعض أو انه لا يقبل الزيادة والنقصان أو انه لا يتفاوت في جزئياته أي لا يتفاوت في من قام به من الاشخاص أو ان الطرق المؤدية اليه شرائطها واحدة وان مقدماتها لا تقبل احتمال التغير حتى بفرض المانع الذي لم يتحقق وجوده ونحن لا نقبل هذه الأقوال ونحوها على اطلاقها لكن بعد التفصيل والتقييد . فمن اشترط في علم المعلوم تحقق علته وسببه في نفس الأمر وصفاته ولوازمه كذلك وعدم الموانع كذلك فقد كلف نفسه مالا تطيقه وطمع فيما يكاد ان لا يكون للبشر فيه مطمع — والعبرة عندنا في ذلك اطمئنان النفس فان كان ذلك كسبيا فلا بد من بذل الجهد في الدليل بحسب الاستطاعة. والحاصل ان العلوم كثيرة والطرق المؤدية اليها كذلك وهي مختلفة وطرقها كذلك ولكل شرائط لا يمكن التزامها في الأخرى فعلوم الاجتماع والارتفاق كاللغات ومتعلقاتها وعلوم الشرائع والأديان وملحقاتها وكذلك علوم الآثار والتاريخ والطب ونحو ذلك لا يمكن كل أحد ان يكتسبها بالعقل أو بالحواس مباشرة ودائما فلا بد من الواسطة فنشترط فيها ان تكون مما تطمئن النفس اليها لا مطلقا بل بعد بذل الجهد المستطاع — وبنا على ذلك فمن بلغه حديث ولم يقصر عادة ثم اطمأنت اليه نفسه فقد حصل له العلم واليقين ولا عبرة باحتمالات لم تشوش جزمه واطمئنان نفسه . المسلمون تطمئن أنفسهم إلى هذه الأحاديث المكتوبة عن الثقات الضابطين والأئمة العارفين فهي تفيد أكثرهم العلم

ونقول لحضرة الفاضل ومن قال بقوله ماذا ليلكم على ان احاديث الآحاد لا تفيد اليقين ؟ فاذا قال ان كل فرد من البشر يجوز منه وعليه الكذب والذهول والنسيان، وكل من جاز عليه ذلك جاز ان ينسى الخبر و يكذب فيه ، واستنتج ان كل فرد فرد من البشر يجوز ان ينسى خبره او يكذب فيه . فاذا ترتب على ذلك كبرى وهي وكل من كان كذلك فخبره يحتمل ان يكون منسيا او محفوظا وكذبا او صدقا فالنتيجة أن كل فرد فرد من البشر يحتمل ان يكون خبره منسيا أو محفوظاً وكذباً او صدقاً . هذا غاية ما يمكن ان يقولوه في الاستدلال وهو كما تراه يفيد ان خبر كل فرد فرد يحتمل الصدق والكذب . ونحن لا نسلم صحة الكبرى التي

اسس عليها واهل المنطق لم يقولوا بذلك بل قالوا النقيض قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب . ولم يتعرضوا لنسبة ذلك الى المخبر فتفكر

وما ذكره الفاضل حفظه الله فاما ان يكون مراده انها لا تفيد اليقين في حد ذاتها أعم من الواقع والذهن واما ان يريد انها لا تفيد ذلك في أحدهما . وعلى كل تقدير فهو ترجيح لأحد الاحتمالين بلا مرجح . لأن لا دليل يفيد ولا ينتج الا انه يمكن ان تفيد اليقين ، يمكن ان لا تفيده كما ان صريحه أنه يحتمل ان تكون الاخبار صادقة ويحتمل ان تكون كاذبة — فالاقتصار على احد الاحتمالين مغالطة وهذا ان سلم فانما يكون قبل الاختبار والفحص في الميزات الخارجية — أما اذا نظر في ذلك وفرضناها في الخارج فهي لا تكون الا صادقة او كاذبة . فان قال مرادنا ان ما كان محتملا للصدق والكذب لا يفيدنا احدهما اليقين بذاته فصح قولنا خبر الآحاد لا يفيدنا اليقين كما انه لا يفيدنا نقيضه . قلنا هذا لا يصح الا بعد ثبوت وتسليم اشياء كثيرة فمنها ثبوت ان كل فرد فرد من المخبرين (بفتح الباء) يجب ان يستشعر احتمال النسيان والذهول والكذب وجوازه في كل اخبار المخبرين (بكسر الباء) . ودون القول بوجوب ذلك ووجوده في الواقع كذلك خرط القتاد — لجواز ان يكون فيهم من لا يستشعر ذلك اصلا او يستشعرها لكنها تكون عنده ضعيفة بحيث لا تمنعه عن التصديق بخبر الآحاد لأن الواقع والمشاهد ان اكثر الناس يجزم بخبر الآحاد ويصدقون بها . وما ذلك الا لما ذكرناه وانه دليل على صحة ما قدمناه من ان من فطرة الانسان وطبيعته الصدق والتصديق وان ما يعرض لذلك من احتمال النسيان والكذب طواريء عارضة نادرة والنادر قل ان يلتفت اليه في اكثر أمور العامة واكثر الناس عامة .

وأيضا هذه الطواريء العارضة قد عرف الناس انها لا تكون الا لأسباب إما اعراض للكاذب او تقصير في الضبط والحفظ وما لم يقو احتمال وجودها لا قوى ان تكون مانعة للجزم والتصديق بالخبر الى غير ذلك . فان ابى الا المناقشة وقال لا عبرة بالعوام اذا كان التحقيق عند المحققين ان هذه الاحتمالات عارضة ومانعة عن التصديق باخبار الآحاد . قلنا يلزمك اولا ان كل ما يجزم به العوام من كل ما

ادركوه كذلك ان لا يكون نافيا حقهم، وثانيا انا لا نسلم اتفاق المحققين على ما ذكرت بل اكثرهم يعلمون كل خبر مما يوجد في الخارج ما يستحقه وهم يعلمون ان بعض المخبرين صادقون وبعضهم كاذبون وكذلك اخبارهم . فان سلمنا ان بعضهم يقول ان خبر الآحاد يفيد الظن الراجح او انه لا يفيد العلم فانما يقول ان ذلك شأنه في حد ذاته لا بالنظر الى حال المخبرين والواقع في نفس الأمر . وان اراد بعضهم غير ذلك فقوله عندنا ركيك ولا بد ان يكون فعله وعمله يكذب قوله ولا خير في قول يكذبه فعل قائله

ونقول ايضا انا لا نسلم الصغرى التي اسست عليها دليلك لا كلية ولا دائمة . بيانه ان الكاذب لا يجب ان يكذب دائما ونحن يمكن ان نميز كذبه في بعض الأحيان واذا كان يجوز ان نعرف ما يحتمل ان يكون كذبا ومالا يحتمل لم تصح ان تصدق الصغرى كلية دائمة واذا كان يوجد كثير من الناس اهل كمال وفضائل لا يكذبون ونحن نعرفهم بسيماهم وبالتجربة الصحيحة يبطل صدق الكذب في أخبار الآحاد كلية فالأخبار التي لا تؤخذ الا من مثل هؤلاء لا يصح ان يفرض فيها احتمال كذب الراوي فهي صادقة وسالمة عن ان يشوشها احتمال الكذب

أما احتمال الذهول والنسيان فقد قررنا انه إما ان يكون سببه مرض طارئ وحادث ومن كان مصابا بمرض في حافظته لا بد وأن يكثر ذهوله ونسيانه ومن كان كذلك حاله فهو يعرف لكل من عاشره وخالطه، وإما ان يكون سببه تقصير في الحفظ والضبط وهذا يعرفه من قارنه وصاحبه في الطلب والتلقي حين المذاكرة والمراجعة . وكل من عرف بما ذكرناه فحديثه مردود عند أهل الحديث الا ان الثاني قد يتقوى بالشواهد والقرائن في بعض الحالات فظهر انه مع ندور طرو هذه العوارض يمكن ان نميز من تكون هذه الاحتمالات في أخباره ومن لا

ونقول اذا صح ان يوجد في البشر من يجب ان يكون صادقا لتقاه وورعه وعدالته ولا نظن ان حضرة الدكتور ينكر وجود هؤلاء بالكلية فاذا سلم قلنا له انه يمكن الاحتراز عن الذهول والنسيان بأشياء وطرق كثيرة كالمراجعة والمذاكرة والكتابة والدرس والتدريس وكثرة الملابسة الى العمل . وهذه موانع للنسيان ومصيبة

على الحفظ مع سلامة العقل وصدق القصد وهذه من المجربات الذي اتفق على تجربتها كل الناس وشهدوا بصحتها فمن نازعنا في ذلك ألزمناه ان يطعن في جميع المجربات بل في المحسومات بلازمات لا محيص له عنها ان شاء الله . فظهر ظهورا لاغبار عليه ان قول المعارض الفاضل حفظه الله ان كل فرد فرد من البشر الآحاد يجوز عليه الذهول والنسيان في خبره لا يصح لا دائما ولا كلية لا في المخبرين (بالكسر) ولا في المخبرين (بالفتح) ولا في الخبر كذلك كما تقدم واذا بطل دليلهم ثبت ان بعض أخبار الآحاد تفيد بعض الناس العلم وهو المراد

وقولك ان من ذهب الى ان أخبار الآحاد لا تفيد اليقين أي العلم فقد خالف البرهان وخالف ما اتفق عليه الناس في جميع شئونهم . ألا ترى اعتماد كل فرد منهم واطمئنانه الى خبر أبيه وأمه وزوجه واخوانه وخلانه ، وأقرابه وأقرانه ، وأصدقائه وجيرانه ، وغيرهم . وتراهم يرسلون أموالهم مع هؤلاء ومع الخدم والأعوان والاولاد الصغار المميزين اعتمادا ووثوقا بأخبارهم لا فرق بين المرسل والمرسل اليه يكون ذلك مع الاطمئنان الكامل والطمأنينة لا توجد مع احتمال النقيض . ان التاجر ونحوه والمرابي البخيل المقتر يعتمد على مثل ذلك في معاملاته ومراسلاته وفي مصدره ومورده من أموره وثروته التي هي عند بعضهم أعز عليه من نفسه فلولا حصول العلم الذي تطمئن اليه نفسه لم يقدم على فعل ما فعل وترك ما ترك اعتمادا على أخبار لا يثق بها بل هي تحتمل الصدق والكذب ، ومثل من ذكرناهم جميع البشر في جميع شئونهم فاذا رأينا من يشكك بالقول دون الفعل يبدي احتمالات قد تصدق على بعض الاخبار بعد تعيينها فهل يصح ان نقول يجب ان تكون جميع الاخبار كذلك في الواقع تحتمل ذلك أو ان نقول انه لا يوجد من يصدق بأخبار الآحاد وتفيده اليقين ؟ وهل يجوز لنا اعتماد قول هذا القائل لا سيما اذا كان قوله يخالفه فعله؟ وهل يوجد فرد من البشر سليم العقل لا يحصل له العلم ولا يعتمد على خبر الآحاد في جميع حالاته

نحن لا ننكر انه يكون في بعض أخبار الآحاد ما يفيد الظن بل بعضها لا تفيد أكثر من الشك و بعضها تقطع بكذبه الا انا لا نكابر الواقع ونقول ان كل فرد

فرد دائما لا يفيد العلم واليقين مطلقا لما عرفت انا ان قلنا بهذا القول فقد أسأنا الظن بأفراد الانسان كلهم حتى الأمراء والعلماء ولئن جزمنا بذلك فمع مخالفتنا للعقل فانا لا يمكننا ان نعيش بينهم بعيشة طيبة .

ومن الادلة على ماذكرناه فوق ماتقدم ان الله أرسل أكثر رسله فردا فردا ولم يرسلهم دفعة الى الناس كجمع التواتر الذي يزعمه التواترية وما ذلك الا لأن خبر الآحاد الذي ذكرناه قد يفيد العلم

فان قيل ان الرسول مؤيد بالمعجزة قلنا ان التأييد بالمعجزة انما يكون في بعض الاحيان . وأيضا ليست هي شرطا في الارسال لانها انما تكون اذا وجد الجاحد المكذب أو من حصل له الشك أو نحوه . أما على قول التواترية فذلك لا يصح ومن لازمه ان لا يحكموا بايمان من آمن برسول من رسل الله عليهم السلام الا بعد ان يرى المعجزة أو غيره بما عدد التواتر ويتحقق انها معجزة لأن ماسوى ذلك لا يفيد العلم واليقين . لكنه خلاف المعلوم بالضرورة من سيد الانبياء عليهم السلام وخلاف ماعلمناه بالضرورة من تلقي البشر عنهم وتصديقهم والايمان بهم و بشرائعهم .

أفليس من المعلوم ان الرجل الواحد من البدو الاعراب وغيرهم كان يأتي الى رسول الله (ص) فيؤمن به ورسول الله (ص) يحكم بايمانه وا كثر أولئك وغالبهم لم يروا معجزة ولم يسألوا عنها غايته ان بعضهم له فراسة تدله على ان هذا الرجل (ص) صادق لأنه يدعو الى البر والعدل فبذلك حصل لا كثرهم الايمان — و بعضهم حلف النبي (ص) وا كتفى بذلك حيث اطمأنت اليه نفسه واولئك أعلى المؤمنين بعد الانبياء ايمانا حتى انهم بذلوا أنفسهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا ولتكون كلمة الله هي العليا

ان من يشترط التواتر في افادة الاخبار العلم واليقين يلزمه ان يقول ان مثل هؤلاء السادات لا يصح ايمانهم وانهم لم يحصل لهم ايمان . نحن لا نقول ان حضرة الدكتور يقول ذلك ويلتزمه لا هو ولا من وافقه من العلماء الذين يقولون ان اخبار الآحاد تفيد الظن ولكنا نقول ان اختياره ذلك تبعا لهم هفوة من لازمها ماذكرناه وما استلزم الباطل فهو مثله ويجب الرجوع عنه

وتقول ايضاً لو صح ما قلتم لم يصح ان يوصف احد من افراد البشر غير المعصومين بانه صادق لان المتكلم بغير الواقع في الاخبار لا يكون صادقا والقول بذلك يناقض ما دل عليه القرآن الكريم مثل قوله تعالى (وكونوا مع الصادقين) واخبر بأنه ينجي الصادقين بصدقهم فوصفهم بالصدق وانه ينجيهم بصدقهم الموجود ومدح الذي جاء بالصدق والذي صدق به وان الصدق ينفع يوم القيامة ومدح الصادقين والصادقات وذم وتوعد الذي يكذب بالصدق اذا جاءه والذي يعرض عن الصدق . وبعض هذه الآيات هي وان كان سبب نزولها خاصا لكن في العدول الى الألفاظ العامة ما يؤيد ما تقرر عند أهل الاصول — ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . فظهر بذلك ان الصادق والصدق الذي هو العلم موجود وأنا مأمورون بقبول ذلك واتباعه وما ذكره الله مما قدمناه انما هو الصادق والصدق من الآحاد ولو كان العلم واليقين والصدق لا يحصل الا من اخبار الجموع المتواترة لم يصح ان يوصف الواحد والاثنين بل ولا العدد المعين بصفة الصدق وهذا بين البطلان عرفا وعادة ونقلا وعقلا

لا ندري ما العذر المقبول لمن سمع قوله تعالى « كونوا مع الصادقين » اذا رد خبر الصادق الذي قد عرف صدقه وانه من الصادقين العدول ؟ فان قيل كيف نعرف انه صادق — وصدق الشخص في بعض الامور مما يصح ان يخفى علينا ؟ قلت قدمنا الكلام في انه هل يمكن ان نعرف الكذب والكاذب ام لا وسيأتي مزيد كلام عليه اما كون الشخص ممن عرف بالصدق فذلك بين وهو لا يسمى صادقا الا بعد ان يعرف بالتجربة ويتصف بالتقوى — لان التصديق والايمان قد اعتبر معرفتها بالدلائل الظاهرة وذلك من باب الاستدلال بالاثر على المؤثر وبلازم الشيء على الشيء — كما قال تعالى « فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار » الآية ونحن لا نعلم ما في القلوب لكن لما كان الايمان بالانبياء وشرائعهم من لوازمه اشياء ظاهرة يتعين ان لا يوجد بعضها الا بسبب الايمان ساغ ان يستدل بها على وجود الايمان فكان العلم بها علما بالايمان

وتقول أيضا ان الله جل وعلا كما أمرنا بأن نصدق الصادقين لم يأمرنا بتصديق

الفاسق بمجرد سماعه بل أمرنا بالتبين كما قال تعالى (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) الآية وفي ذلك من الحقائق الدقيقة والجليلة مالا يقدر قدره الا من وفقه الله الفهم في كتابه كما قال بعضهم كأنه تعالى يلفتنا ويرشدنا الى قواعد هي من أصول العدل وانفع خلال الاجتماع والارتقاء وأعظم أسباب الظفر والسلامة فقوله تعالى (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) هو أمر بالتأني والتبصر في خبر الفاسق صراحة والى ماشاركه ومائله من بعض الوجوه اشارة وما ذلك الا لان الفاسق قد يصدق فلا يليق ان يهمل خبره بالكلية بل لابد من التنبه والحزامة والاستعداد فلا نبقى في غفلة وسبات نعرض انفسنا ولا نصدقه فيما يضر بمن أخبر عنهم لئلا ندم على مافرط منا ولئلا نخسر مودة اعوان وانصار ونحوهم والتبين والتأني في نحو ماذكرناه هو كالاقتصاد في الاخذ والعطاء ونحوه من أمور المروة والاقتصاد

قلت ولما كان الخبر لايخلو اما ان يكون معتبرا في الرواية وهو الثقة الضابط أولا يكون كذلك وهو الفاسق في الاخبار والرواية وإما ان يكون بين بين وهو غير المعروف حاله فالثاني صرح بحكمه في هذه الآية ولما كان مفهوم حكم الفاسق يتناول الشيئين اللذين ذكرناهما لم يوجب التبين والتأني بل ترك ذلك الى عرفنا وما تطمئن اليه أنفسنا وهذه حكمة بالغة في تأسيس القواعد فهم من حكم واقعة شخصية معينة في القرآن . ومن جهة أخرى نحن اذا عرفنا حكم الفاسق فكأنه نبه به على حكم مقابله وهو الضابط الثقة العدل لانه قد افترض في الفطر والعقول ان الشيء يعطي نقيض حكم مقابله وذلك مقتضى التقابل . ومفهوم الأمر بالتبين اما النهي عنه كما عرفت وهو حكم المقابل وإما الندب الى عدمه وإما الاباحة واما الارشاد الى ان حكم ذلك راجع إلى العرف وما تطمئن اليه النفس كما قدمنا ذلك وعلى كل تقدير فمفهوم هذه الآية مخالف لما ذهب اليه حضرة الفاضل من أن أخبار الآحاد لا تفيد اليقين أو انها تفيد الظن المذموم وذلك ظاهر لا نطيل بتفصيل وجوهه

نحن اشرنا الى الاحتجاج بعمل رسول الله (ص) وسائر الانبياء عليهم السلام في إرسالهم الآحاد للتبليغ عنهم وتلك حجة لا مناص لمن يشترط التواتر في ذلك عنها وحضرة الدكتور الفاضل لم يجب عن ذلك ولا عن غيره بجواب شاف قاطع

قولك ان أولئك كانوا نوابا وولاة امور ولأمر الرسول (ص) فليس الامر كذلك بل فيهم من ليس كذلك . ولو سلم فليس طاعة ولاة الامور في الدينيات بآكد من طاعة العلماء . بل المعروف من دين الاسلام ان من لم يعلم شيئاً فالواجب عليه ان يسأل أهل العلم لا فرق في ذلك بين امير ومأمور على انه قد دل القرآن الكريم على وجوب الدعوة الى دين الله وقد تواتر عن النبي (ص) الأمر بذلك وقد اجاز وامر بالتبليغ عنه اجازة عامة لكل أحد بشرط ان لا يكذب عليه وكل عالم هو في الحقيقة نائب في التبليغ عن النبي (ص) وطاعته فيما يبلغ عن الله ورسوله (ص) واجبة

أما قول الفاضل فوجوب طاعتهم انما هي لأنهم ولاة امور . فجوابه انا لم نكن بحثنا في وجوب الطاعة وانما البحث في التصديق بالخبر في امر ديني محض ومن المعروف شرعاً انه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق على انه قد اختلف المفسرون في المراد من أولي الأمر في قوله تعالى « أطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الأمر منكم » فمنهم من قال هم الامراء ومنهم من قال هم العلماء

أما قوله ان الرسول يمكن أن يعلمه الله بالوحي فيتدارك الخلل في أقرب وقت الى آخره فنقول هذا لا يمنع استدلالنا على وجوب العمل باخبار الآحاد « لأنه اذا وجب التصديق على المرسل اليهم او من بلغهم الحكم فاستدراك ذلك بالتكذيب والعزل ونحوه لا يضرنا في الاستدلال لأنه على كل تقدير قد وقع للمخبرين (بالفتح) العلم بخبر هؤلاء وعلى الأقل وجب عليهم العمل بذلك وهو المطلوب . ونقول ايضا انه لو لم يتبين بالوحي كذب هؤلاء كمن مات النبي (ص) وهو على ولايته ايأتري ماذا يفعل الناس ؟ اليس من لازم ذلك انك ألصقت بالدين تهمة شنيعة وهي وجوب طاعة الأمراء في كل شيء حتى الدينيات المحضة وهذا مما لم يوجبه لانفسهم الامراء المستبدون وانما يتداخلون في هذه الأمور بتوسط فتاوي العلماء فياخية الاحرار وياللبشرى للمستبدين من رواج هذا المذهب ولنكتف بالتنبيه على مثل ذلك لظهور فساده فان دعت حاجة عدنا بالتفصيل التام لهذا المقام ان شاء الله

ونقول أيضا انه قد تواتر النقل الذي لم يشذ عنه فرد من الأمة الاسلامية ان الاصحاب الكرام (رض) قد احتجوا على من بعدهم وبعضهم على بعض بما رووه

عن النبي (ص) فلو كان العمل لا يجب بخبر الآحاد ولا يلزم التصديق به لم يسغ لاحد منهم الاستدلال والانكار واللوم الا اذا كان معه عدد كثير يوجب خبره بأن يكونوا مثله قد سمعوا ذلك عن رسول الله (ص) وحيث لم يكن ذلك لا من المخبر ولا المخبر (بالفتح) علم أن من اشترط التواتر في وجوب العمل بالاخبار قد خالف طريقهم التي درجوا ومضوا عليها وأمرهم الله ورسوله (ص) بسلوكها في التبليغ. ولو كان مازعمه حضرة الدكتور الفاضل صحيحا لا نسد باب التبليغ عن الرسول (ص)

قال حضرة الفاضل في الكلمة الرابعة أولا قد يكون الراوي كذوبا لكنه منافق ومتظاهر بالصلاح الى آخره. وأقول ان أراد ان ذلك يكون بكثرة أوان الرواة المشهورين يمكن ان يكونوا كذلك فقوله غير صحيح ولا يلتفت اليه من أخذ من فن الرواة والحديث نصيبا. وان أراد ان ذلك قد يكون شاذا ونادرا وان أهل الحديث يعرفون ذلك فذلك مسلم وقد وجد من هذا حاله ليشكك المسلمين في الرواية وغيرها وقد أخبر بذلك النبي (ص) لكن أهل الحديث قد عرفوا هؤلاء وكشفوا عن حالهم ومن كان بهذه الصفة هو مهما بالغ في التستر فلا يمكنه ان يروج حيلته عليهم لانه لم يعرف بعد الفحص ان أحدا من أئمة الحديث اعتمد ووثق من بان ان حاله كذلك فمثل من هذا حاله انما يعمد الى العوام حيث يكون بعيدا عن العارفين من أهل الحديث فديثه لو وجد فانما يوجد فيما يتتبعونه من الشواذ المناكير ونحوها التي اذا كتبوها يفردون لها كتبا مخصوصة لئلا يغتر بها أحد من العامة في العمل بها أما في الرواية المعتبرة عندهم فمثل ذلك معروف تركه ومن عرف طريقة المحدثين في الاخذ والتحمل والاداء وشرائطهم في الرواية والرواة الذين يطلقون على ماروووه الصحة والتحسين يعرف انه لا يمكن الدخيل ان يدس فيه كذبا أو يروج فيه زورا ومن ذا الذي يمكنه ان يمضي كل عمره في التستر وكتمان جميع أسراره حتى من أصدقائه وخلانه الذين يمكن ان تفلت على أحدهم ساقطة من أمره. انه لا يمكنه ارضاء الناس كلهم ليستروا عليه لاسيما أهل الورع. على انه ان كان لأحد الناس القدرة على ذلك فان لاهل الحديث طرقا يعرف بها حال أمثال هؤلاء لأن من شرط الراوي الثقة ان يكون معروف الاسم والنسب والذي لا يعرف كذلك هو مجهول عندهم. وأما مايروى من

ان بعض الرواة غير منسوب في بعض كتب المحدثين فذلك نادروهم لا يكتفون بذلك الا فيمن عرف عندهم حاله ومن تتبع ذلك عرفه

ولهم طريق أخرى في معرفة المستتر المشار اليه وذلك بمعرفة بلده ومنشئه — وأخرى ان يكون ممن عرف بالطلب والأخذ عن أهل هذا الفن المشهورين قال بعضهم ادركت بالمدينة مائة كلهم مأمون لا يؤخذ عنهم الحديث يقال انهم ليس من أهله — وأخرى وهي ان لا يكون ما يرويه مخالفا لما رواه المعروفون عن ذلك الشيخ — وأخرى وهي انه لا بد ان يكون الراوي ممن عرف بالفهم والمعرفة وكثرة السماع والمذاكرة — وأخرى وهي ما اذا كان لذلك الشيخ رواة فشرط ان لا يتفرد برواية شيء دونهم — وأخرى ان لا تكون في مروياته نكارة . أقول والمنافق الذي يريد ان يشكك المسلمين ويشوش عليهم دينهم لا يسلم من وجود النكارة في حديثه لان ذلك غرضه الذي تظاهر بالصلاح والتقوى لأجله وان لم يفعل ذلك فستره لم يعد عليه بفائدة فظهر ان ما يسمه أهل الحديث بالصحة وما يعتمدون عليه في الاحتجاج لا يصح ان يوجد فيه ما يروى عن المنافقين ولا ما هو مكذوب لا أصل له — وفوق كل ذلك لطف الله وعفوه عن الخطإ والنسيان « ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا » وقد صح ان الله قال قد فعلت

اما تجويز كون بعض الرواة قد يخطئ المراد اذا حدث بالمعنى فجوابه انهم رحمهم الله لم يهملوا ذلك بل اشترطوا للتحديث بالمعنى شروطا لا يمكن لأحد منهم ان يروي الحديث بالمعنى بدونها — فمنها ان يكون ممن عرف بمعرفة معاني الحديث ذا اقتدار على اختيار الألفاظ العربية الصالحة لذلك فان قيل كيف نعرف انه فعل الواجب المشروط . قلت لأنه ثقة ضابط من أهل الصدق والايمان فهو يتحرى الصواب تدينا وخوفا من الله تعالى فلا بد والحالة هذه ان يروي ما هذا حاله اما بالشك — أو انه اذا أوجس من نفسه قصورا في التعبير يصرح بان هذا نقل بالمعنى كأن يقول أظن معناه كذا وحينئذ ينظر حال الراوي المذكور فان كان ممن عرف بالمعرفة مستكملا للشروط قبل حديثه والا رد . وفوق كل ذلك نعرف خطأه ان اخطأ في التعبير بالمعنى بان ننظر في الأحاديث التي رواها عن شيخه غير هذا

الراوي فان وافق معناها معناه والا عد حديثه من الشواذ أو المناكير فهذه طريقة فوق ما تقدم تشترط عندهم في من يحدث بالمعنى وبها يعرف خطأه اذا ضعفت معرفته المشروطة بعض الضعف وبذلك يكون معلوما فان كثر ذلك منه تركوا. فلا خوف على الحديث من الكذب ونحوه وقد تقاه الأئمة الكبار والحفاظ الابرار وكتبوه بعد التحري وكمال الفحص مطابقا لشرائطهم ولبعضهم شرائط أكثر من غيره وما ذكرناه هو المجمع عليه عندهم وهذه الكتب الذي كتبوها قد نقلها عنهم الأمة نقلا عاما وأجمع أهل العلم بعد الفحص على أكثر الصحيح ووسموا كل حديث بسمته وبينوا حاله وقربوا البعيد لمن يريده بغاية السهولة وبما ذكرناه يندفع كل طعن يمكن ان يقال

قال وقد ينسى شيئا مما سمعه وقع في الغفلة بسبب ذلك بدون ان يشعر به. وقد قدمنا الكلام على مسألة النسيان. ونقول اولاً ان الائمة الحفاظ الثقات والعدول الاثبات لا يكاد مسلم يسيء الظن بحيث يتهمهم باهمال ما سمعوه من حديث رسول الله (ص) بان يعرضوه للذهول والنسيان لانا نعلم ان من اعتنى وتعهد ما سمعه بالمذاكرة والمراجعة ونحوها كالكتابة فاذا حدث مع كمال الاحتياط والأناة والتأني واليقين لا يقبل العقل عدم شعوره بالنسيان البعيد التوقع ان وقع — علمنا ذلك بالتجربة الصحيحة المطردة التي اجمع عليها البشر كلهم كما قدمنا الكلام على ذلك ان من يقع له السهو في أمر ما فانا جازمون بانه لم يقع له ذلك الا بتقصير وقع منه فليتهم نفسه. ولذا قلنا غير مرة ان الراوي الثقة ان وقع لسهو نادر فهو يذكر المروي بالشك مالم يتيقن

ان من لم يكن بالحالة التي عرفت ليس هو عند اهل الحديث من الاثبات فهم لا يأخذون بحديثه ولا يصححونه ولا يقبلون مروياته — فما فرضه الفاضل انما يكون في غير رواة الحديث الصحيح المحتج به فالايراد ليس في محله. وليس رجال الحديث الصحيح الا مثل من قد جربته من خلانك الذين طالت صحبتك معهم حتى عرفتهم وعرفت صدقهم ونصحهم. فاذا ارسلت أحد هؤلاء برسالة تلقاها منك حتى حفظها ثم لم يزل يرددها على لسانه وقلبه فان كان له شريك فهو يتذاكر في ذلك

معه او يتصفحها في مكتوب عنده افلا يكون مطمئنا بخبره عنك من عرف حاله مثل معرفتك ؟ فاذا كان خبر مثل هذا مما تطمئن النفس اليه ، ولا تقبل التشكيك فيه ، فما بالك برجال ثقات ضباط علماء اتقياء حفظوا حديث رسول الله (ص) وجعلوه شغلهم لا يرحلون ولا يقيمون الا في خدمته وحفظه وتنقيته مما يشوبه قد اتقطعوا لذلك ووقفوا انفسهم عليه بالكتابة والمراجعة والمذاكرة والدرس والتدريس والدعوة اليه والعمل به يأتمرون بامره ، وينتهون وينهون لنهيه ، صدقوا بخبره ، ووعظوا واتعظوا بسيره ، امتلأت قلوبهم رهبة وخوفا من مخالفته ، والكذب عليه (ص) معتقدين انه هو الدين ، الذي هو حق اليقين .

فان قيل هذا معروف ولكن الكتابة كانت نادرة في زمن الصحابة . قلت ان كثيرا من الصحابة كان يكتب او يستكتب والبعض الآخر مع كمالهم في الحفظ والاحتياط زيادة عن غيرهم فالذي يروى عنهم قليل بالنسبة الى المكثرين الذين يكتبون منهم والذين تبعوهم باحسان (رض) فذلك القليل لا يمكن ان يحدثوا به مع الذهول بدون ان يشعروا بما فيه من الخلل والنسيان وليس ما تراه من الاحاديث هو مرويا عن واحد منهم وانما هو مروي عن مجموعهم . اما ما نقله الفاضل حفظه عن عمران بن حصين (رض) فهو لا يدل على مدعى الفاضل وغايته ان صح ان يكون جرحا في من عناه على انه يحتمل التأويل لانه لم يعين المجروح ولا وجه جرح معين وعمران المذكور (رض) قد حدث عن رسول الله (ص) باحاديث كثيرة

قال ان حفظ الاحاديث اذا كانت طويلة ـ الى قوله ـ عسير جدا وخصوصا اذا ألقيت مرة واحدة . وأقول لم يوجد حديث واحد من الاحاديث الصحاح طويل جدا مفرط حتى انه يندر ان يوجد فيها ما يقارب المفصل من سور القرآن في الطول والنبي (ص) لم يلق عليهم هذه الاحاديث دفعة واحدة ولا الرواة يأخذونها عن المشايخ كذلك بل كان النبي (ص) يتخولهم الموعظة وتارة قد يعيد لهم معنى ما حدثهم به في الايام الماضية فمن سمع ما كان قد سمعه تذكره وأتقنه ومن سمع جديدا حفظه هو أو غيره وكان (ص) يكرر الكلمة حتى يفهموا ليته سكت وعادته المطردة انه كان يكرر الكلمة

ثلاثا لتحفظ عنه وهم رضوان الله عليهم كانوا يتدارسون ويتذاكرون ماتعلموه منه (ص) وكانوا يجلسون لذلك في المسجد حلقا وكان يتناوبون الحضور لاخذ العلم عنه (ص) واذا غزا كان يأخذ من كل فرقة منهم طائفة ليخبروا اخوانهم اذا رجعوا اليهم . مع ذلك كله هم أزكى العرب وأصقلهم اذهانا وغير خاف ما امتاز به العرب من قوة الحفظ وصفاء الاذهان والذكاء المفرط حتى انهم كانوا يحفظون القصائد الطوال التي تنشر في المواسم مرة واحدة لاول وهلة فهل يستبعد احد أن يحفظ الواحد من الصحابة (رض) الجملة القليلة من الاحاديث التي كان يلقيها عليهم الرسول (ص) متفرقة في أيام وسنين وأعوام كثيرة وهم بالصفة التي عرفت وهم مع ذلك لا يزالون يتذكرونها تارة من نفس قائلها (ص) وتارة من اقرانهم واخوانهم وأصحابهم للعمل والارشاد وغير ذلك كما تقدم . والاحاديث انما رويت عن مجموعهم (رض) على ان المكثرين منهم قد صح انهم كانوا كتبوا واستكتبوا ماسمعوه وحفظوه عن رسول الله (ص) وبعضهم عن بعض وكتابتهم لم تكن ككتاب يصنف في هذا الزمان وإنما كانوا يكتبون ذلك وقتات كلما سمعوا شيئا كتبوه وبعضها أشبه بدفاتر التجار اليوم

— فاعتراضات حضرة الفاضل الثاني والخامس والسادس هي في الحقيقة ليست بواردة على ماعندنا من أحاديث النبي (ص) وانما هي واردة على أحاديث فرضية قدرها الفاضل في ذهنه وليس الحقيقة والواقع في الرواية عندنا إلا ماعرفناك فانتبه ولا تغفل

هذه الاعتراضات هي أشبه شيء بما اذا رأى بعض الناس بناء عظيماً كمنارة وقال كيف نصبت هذه ومن الذي حملها فنصبها دفعة واحدة، فاذا أخذ هذا العجب فانما ذلك لعدم علمه ولو درى انها انما بنيت بالتدريج لم يكن كذلك كما يقال إذا عرف السبب زال العجب

هذا وإنه ليسوءنا من حضرة الفاضل حفظه الله ايراد مثل هذه المغالطات مع علمه بما ذكرناه ونحن لم نكن نظن انه بهذه المثابة وكذلك عجلته على ما ذكر من انه يريد ان يطبع رسالة فيما نحن بصدده قبل ان تتم المناظرة ويتبين له الصواب من الخطإ فنرجو من حضرته ان لا يطبع ذلك إلا بعد انتهاء المناظرة وبعد ان يتكلم مع شيخ الاسلام السيد محمد رشيد رضا لاجل ان يصلح ماشاء ان يصلحه — على ان الدين الحق لا يعدم انصارا والله المستعان

(لها بقية)